جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2011-2021)

من إعداد الطالبتين:

- صامت اكرام
- طوبال أميرة صابرينة

تحـــــــت إشـــــــــراف:

د.الحبيتري نبيلة

أعضاء لجنـــة المنـــاقشـــة:

د. العارف خديجة	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة غليزان	رئيسا
د. الحبيتري نبيلة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة غليزان	مشرفا
د. وهبة أمال	أستاذة محاضر "ب"	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

شكر وتقدير

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك جل جلالك..... لك الحمد و لك الشكر

أولا و قبل كل شيء، أشكر الله عز و جل جزيل الشكر، على أن وفقني و أمدني القوة و الارادة لاتمام هذا العمل.

لابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها الى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدمو لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغذ لتبعث الأمة من جديد و قبل أن نمضي نقدم أسمى عبارات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة

الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.....

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة.....

الى من زرعوا التفائل في دربنا و قدمو لنا المساعدات و التسهيلات و الافكار و المعلومات ربما دون أن يشعروا بذلك فلهم جزيل الشكر و التقدير لدكتورة المشرفة الحبيتري نبيلة و دكتور حنصال أبو بكرالذي تحملو معنا مشاق البحث الى أخر لحظة ولم يبخلو علينا بنصائحهم

والى جميع الاساتذة الذين مررت عليهم في مسيرتي الدراسية و تركوا أثار سلبيا أو ايجابيا

فلهم منا كل الشكر لولاهم لما وصلنا الي ما نحن عليه.....

الإهداء

لك الحمد ربي عظم فضلك وكثير عطائك إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي ونور بصري: "محمد صلى الله عليه وسلم".

إلى فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا وبهجتها: أمي الغالية.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال: أبي العزيز حفظه الله.

إلى جدتي وأخي وأخواتي.

إلى صديقاتي في الجامعة: أماني، بلمشري بشرى، لزري فتيحة، لزري هوارية

وإلى من قضى زهرة شبابه في محراب العلم المقدس.

إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو بعيد.

إلى من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي.

طوبال أميرة صابرينة

إهداء

أهدي هذا العمل :

الى من علمني أن الدنيا كفاح ..... و سلاحها العلم و المعرفة

الى الذي لم يبخل عليا بأي شيء..... الى من سعى لأجل راحتي و نجاحي

الى أعظم و أعز رجل في الكون: أبي رحمه الله الذي طالما تمنى أن أصل الى أعلى المراتب العلمية...

الى من ساندتني في صلاتها و دعائها..... الى من سهرت الليالي تنير دربي

الى من تشاركني أفراحي و اساتي..... الى نبع العطف و الحنان

الى أجمل ابتسامة في حياتي..... الى أروع أمرأة في الوجوذ:

أمي الغالية، حفظها الله رمز الطهر و الحنان، أعز انسان على أرض الوجود، والتي كانت لي أما و أبا في نفس الوقت و كانت لي سندا بدعواتها و تشجيعاتها

و التي أعطت ولم تأخذ، وكان لها الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة

الى أخواتي العزيزات: مامة ، ايمان ، نور الهدى ، ايناس

و أقدم اهداء خاص الى برعم العائلة : أمير

الى جميع أفراد العائلة

كل أصدقائي و زملائي و أساتذاتي

كل من ساهم في هذه المذكرة و لو بكلمة تشجيع الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع .

صامت اكرام

ملخص

في هذا البحث تم تناول دور سياسات التجارة الخارجية في ضبط الواردات. باعتبار الجزائر دولة مستهلكة حيث تزيد قيمة وارداتها بكثيرعن قيمة صادراتها، فإن تبني إجراءات كبحية للعملية الاستيرادية يبقى ضرورة لمحة.يرتكز إذن هذا البحث على استعراض مختلف السياسات الممكن تطبيقها في إطارالعقلنة الاقتصادية للتعاملات التجارية الخارجية قبل الولوج إلى عرض المسارالتطبيقي لها في الجزائربعد الاستقلال وتأثيرهاعلى الواردات البلد. باستعمال منهج وصفي تحليلي لمختلف سياسات التجارة الخارجية وتطورها في الجزائر وكذا التغيرات المرتبطة بواردات البلد تشيرالنتائج إلى أن هذه السياسات المنتهجة لما تستطع التحكم في وتيرة التصاعدالكبير في قيمة الواردات الجزائرية،في المختلف هذه السياسات في القيمة الناتجة عن العملية الاستيرادية رغم فاعليته النظرية.

الكلماتالمفتاحية: التجارةالخارجية، أدوات سياسات التجارة الخارجية الواردات، الميزان التجاري

Abstract

In this research, the role of foreign trade policies in controlling imports is addressed. Considering that Algeria is a consuming country, where the value of its imports exceeds the value of its exports, the adoption of measures to curb the import process remains an urgent necessity. So this research focuses on reviewing the various policies that can be applied within the framework of the economic rationalization of foreign trade transactions before entering into presenting the path of their application in Algeria. After independence and its impact on the country's imports. By using a descriptive analytical approach for the various foreign trade policies and their development in Algeria, as well as the changes related to the country's imports, the results indicate that these adopted policies were unable to control the pace of the significant rise in the value of Algerian imports. theory.

.Keywords: foreign trade, foreign trade policy tools, imports, trade balance

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير:	أ
الإهداء	ب
الملخص:	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول:.....	ه
قائمة الأشكال:.....	و
الفصل الأول: مقدمة عامة	2
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	07
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات	33
الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات	51
قائمة المراجع:	54

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية احد ركائز الاساسية في تطور الاقتصاد الوطني ، حيث تعد جزء لا يتجزأ من المحرك الذي يدفع التقدم الاقتصادي العالمي حيث اثبتت نجاح في تحقيق النمو الاقتصادي لمدلول السائرة في طريق التحديث، و نظرا لتضاعف و توسيع المعاملات التجارية بين دول العالم ، الامر الذي نتج عنه تسارع في وثيرة الاندماج الاقتصادي العالمي و الالغاء التدريجي لحواجز و القيود امام التبادل الدولي، سعت مختلف الدول للاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد الذي تقوده المنظمة العالمية لتجارة و على ضوء هذه التقلبات الاقتصادية التي يشيدها العالم تعد الجزائر كاحدى الدول النامية التي تسعى الى الخروج من القالب الاحدي و احتكارات الدولية من خلال تبنيها لسياسة جديدة مبنية على الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية دور اساسي في الحياة الاقتصادية و تعتبر المحرك للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية عن طريق تنويع و ترقية الصادرات ، و لم يقتصر دورها في هذا الاتجاه ، بل هي أيضا وسيط لنقل الناتج الحضاري ، وابتكار ، و ثوتيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي

كما تعتبر التجارة الخارجية ، أداة اساسية لتحقيق التنمية الشاملة ، فهي تساهم في رفع معدلات النموالاقتصادي من خلال تنويع الانشطة الصناعية للبلد و خلق قيم جديدة و التي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع و الخدمات ، اضافة الى جلب الاستثمارات الاجنبية التي لها مساهمتها هي ايضا في التنمية ، من خلال عوامل الانتاج المختلفة التي تتبعها ، ما يعني تحسينا للهياكل و البنى القاعدية و دفعا أكبرلزيادة و رفع الانتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرفأصحاب رؤوس الأموال دخول الحكومات و الافراد على حد سواء ، و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تقليص معدلات البطالة و تحسين مستويات المعيشة و زيادة رفاهية المجتمعات ، الا ان الدول النامية قد تكون التجارة الخارجية في غير صالحها و هذا حال الجزائر خاصة في فترات الازمات.

و الجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية ، عكفت و منذ استقلالها على اتخاذ اجراءات و تدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية فيما يخدم مجموعة الاهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة، حيث قامت الجزائر بالتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية في اطار انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك بتطوير أدوات السياسة التجارية و ترقية قطاع الصادرات ، و محاولة تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على تنويع القطاع الانتاجي و حتى لا تخرج الجزائر عن اطار تحرير تجارتها الخارجية قامت بتقييد جزئي لوارداتها ، محاولة

بذلك التكييف ما بين الحرية و الحماية التجارية بحيث تتناسب مع أوضاع الاقتصاد الوطني و الخطط التي رسمتها في اطار النهوض بتجارتها الخارجية .

كما تعتمد الدول في تطبيق سياستها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية ، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدراجة من الحرية و أخرى بدرجة أكبر من الحماية.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

- **ما هو أثر سياسات التجارة الخارجية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية على اقتصادها الوطني ؟**

الأسئلة الفرعية:

ـ ما هو مفهوم السياسة التجارية **؟** وماهي أنواع السياسات التجارية **؟**

ـ ماهي العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارة الخارجية **؟**

ـ ماهي العلاقة بين التجارة الخارجية و الاقتصاد الوطني **؟**

ـ كيف تؤثر سياسة التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني **؟**

الفرضيات الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق من اشكالية الدراسة يمكننا صياغة فرضيات التالية:

ـ ان سياسات التجارة الخارجية تعتبر ركيزة من الركائز الاساسية التي يجب مراعاتها في الاقتصاد الوطني.

ـ تطور الاقتصاد الوطني نتيجة انفتاح التجارة الخارجية.

ـ تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

ـدراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

ـ تحليل أثر السياسات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي الوطني.

ـ أبراز العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي .

ـ محاولة ابراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية و الصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول .

ـ تبيان اثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات في حد ذاتها و أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة إلى البلد على اختلافها، وبالتالي فان معرفة الروابط المتبادلة بين تجارة البلد ونموه الاقتصادي لها أهميتها في حالة الجزائر كونها لا تزال تعاني من التبعية الشديدة للمحروقات ومن ضعف النمو وعدم احتواءه للبطالة والجوانب الاجتماعية الأخرى كالفقر ولذلك فان البلد في حاجة ماسة الى هذا النوع من الدراسات التي تستطيع الكشف عن محددات النمو و العوامل التي تدفعه ومعوقاته والقطاعات الرئيسية الواعدة به .

أسباب أختيار موضوع الدراسة :

من بين الاسباب التي دفعت بنا لاختيار موضوع دراستنا هي:

ـ رغبتنا في الاطلاع على التجارة الخارجية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

ـ قيمة الموضوع و أهميته خاصة في ظروف البلاد الراهنة .

ـ الموضوع الذي ندرسه له علاقة بتخصص درستنا.

ـ السياسة التجارة العالمية والاوضاع الاقتصادية الراهنة تفرض على كل الدول ومنها الجزائر أن تواكب كل هذه التطورات وأن تنضم الى اتفاقية التجارة العالمية.

حدود الدراسة:

الاطار الزماني : تم تحديد الفترة من 2011- 2021

الاطار المكاني : تستهدف دراسة حالة الجزائر – مديرية التجارة لولاية غليزان –

المنهج الدراسة :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية الخاصة باتجاه السياسة التجارية في الجزائر في اطار الاقتصاد الوطني وعلى المنهج التحليلي المستند على الدراسة القياسية و أدوات التحليل الاحصائي لابراز أهم الاحصائيات التي تخص الصادرات و الواردات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

ظهرت التجارة الخارجية مند العصور التاريخية الاولى و كانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها ، حيث أدت الى ضرورة الحصول على المواد الاولية اللازمة للصناعة من الدول الاخرى و ضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في الاسواق الخارجية ، ثم ازداد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل و الموصلات و هذا ما جعل من العالم و كأنه سوق واحد و تميز العقد الاخير من القرن العشرين في المجال الاقتصادي باقبال متزايد لمعظم البلدان النامية على الانفتاح التجاري.

و نظرا لدور و أهمية التجارة الخارجية على الصعيدان المحلي و الدولي تسعى أي دولة لتطوي تجارتها ، حيث تعتمد الدول في تطبيق سياستها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية في مجال التجارة الخارجية على سياسات تجارية ، تتراوح بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية و أخرى بدرجة أكبر من الحماية و ذلك حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي .

تأصيل نظري للسياسات التجارة الخارجية .

1.2. مفاهيم حول التجارة الخارجية .

1.1.2. تعريف التجارة الخارجية :

– تعرف على انها مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الانتاج من عمالة وحركة رؤوس الاموال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الاقليمية للدول المختلفة في العالم [1]**عبد المطلب عبد الحميد،النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ،الدار الجامعة، الاسكندرية،2000،ص374.**

– هي حركة السلع والاشخاص ورؤوس الاموال عبر الحدود الاقليمية لدولة ما الى دولة أخرى اي هي اتصال تجاري يتعدى الحدود الاقليمية للدولة حيث تصدر دولة ما الفائض من منتجات الى دولة أخرى [1]**عبد المطلب عبد الحميد،النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ،الدار الجامعة، الاسكندرية،2000،ص374.**

–هي معاملات الدولية في صورها الثلاثة أي انتقال السلع و الافراد و رؤوس الاموال وهي تنشأ بينالافراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة الخارجية الى تجارة داخلية في حالة التكتلات الاقتصادية مثل ما حدث في دول الاتحاد الاوروبي [1](**رشاد العصار، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000، ص 12)**

[1]، و بالتالي فالتجارة الخارجية هي عبارة عن عملية تبادل تتم بين الدول ، حيث تشمل العديد من المجالات منها : المجالات السلعية (المعاملات السلعية أو المعاملات المنظورة)التي تتم رصدها في الميزان التجاري والمجالات غير السلعية (المعاملات غير المنظورة) وتعتبر الخدمات السياحية مثال لها ، وتشمل عمليات التبادل كذلك عناصر الانتاج بين الدول كانتقال العملة ، و حركة رؤوس الاموال .

ويعتبر أي انتقال بين الدول في الميادين السابقة هو التجارة الخارجية ، فالمفهوم العام للتجارة الخارجية هو المعاملات الدولية في صورها الثلاث :

– انتقال السلع و الخدمات – انتقال الافراد – انتقال رؤوس الاموال – كما تعرف على انها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموعة التجارة الخارجية

ويمكن تحديد مجالات التجارة الخارجية من خلال الشكل رقم (01) أدناه.

الشكل رقم (01): مجالات التجارة الخارجية

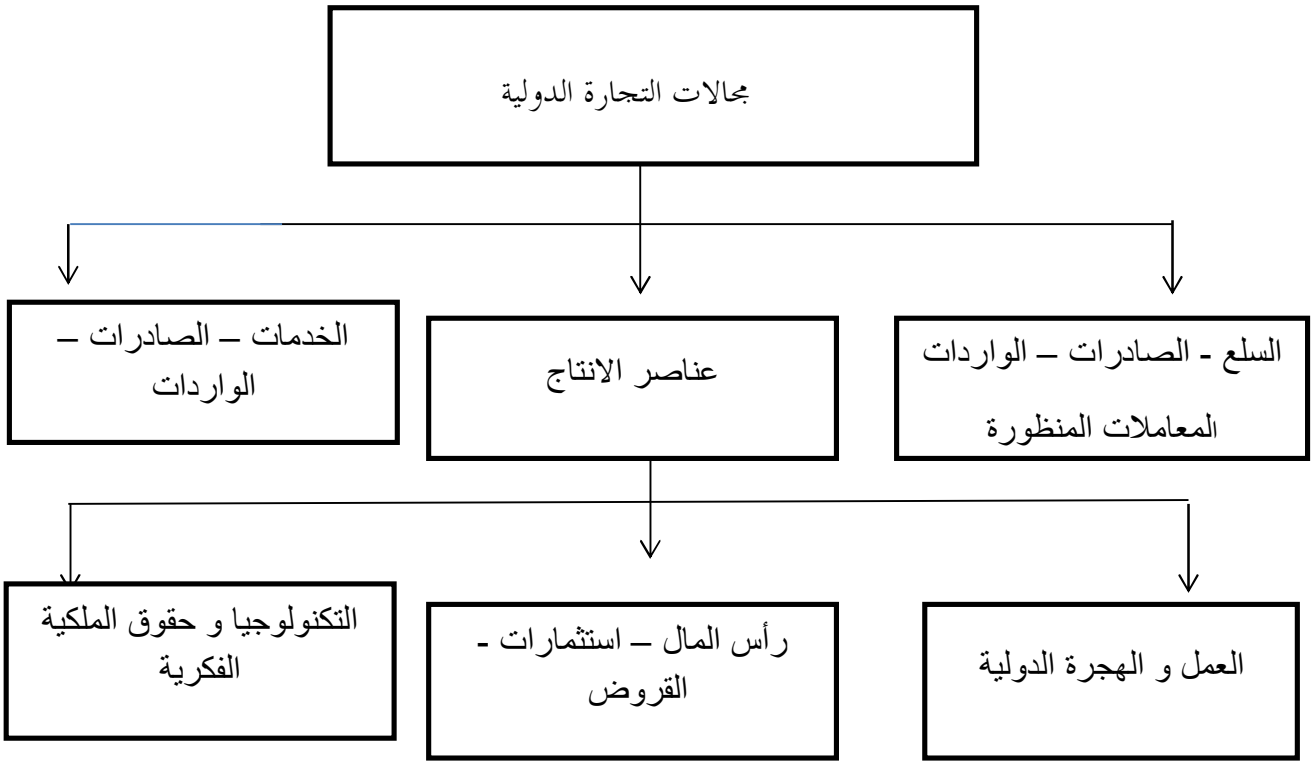

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 375.

2.1.2 أهمية التجارة الخارجية :

تسمح التجارة الخارجية للدول بالتخصص في انتاج المواد التي يتناسب صنعها مع المواد الموجودة في تلك الدول . و تستفيد الدول من التجارة الخارجية عن طريق انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكلفة أقل، و شراء السلع التي ينتجها الاخرون . و تعود أهميتها للعوامل التالية :

- زيادة الرفاهية الاقتصادية من زيادة اشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات اما بسبب عدم توفر هذه السلع و الخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية الى جميع أنحاء العالم، و اما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول تتمتع بالميزة النسبية في الانتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.
- الاستغلال الامثل للموارد فبدلا من ان تقوم الدولة بالانتاج كل من حاجاتها وهذا ما يؤدي الى هدر الموارد الطبيعية و المكتسبة التي تملكها، فانها بدلا من ذلك تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الاخرى و تستورد السلع التي تتمتع الدول الاخرى بميزة نسبية في انتاجها و هذا ما يؤدي الى استغلال أفضل لموارد الدولتين[1](**السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 8**)
- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات.
- تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية، فهي تربط الدول و المجتمعات ببعضها البعض[2](**فوزي عبد الرازق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون و موزعون، عمان، 2016،ص19**)

تحقيق التنسيق و التعاون بين دول العالم المختلفة و تصريف فائض الانتاج المحلي العالمي.

- زيادة الدخل القومي و تحقيق التوازن في الاسواق المحلية.
- نقل التطور التكنولوجي و العولمة التي تحاول جعل العلم قرية صغيرة.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشر لقوة الدولة الانتاجية و التنافسية في الاسواق الدولية.[3] (**خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سابق، ص، 16.**)

- التجارة هي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي فانها تزيد من الاستهلاك المحلي و تزيد من المخرجات العالمية و تؤذي الى اتساع الأسواق، و التي تفتقر اليها الدول النامية.
- تساعد التجارة في انشاء و تحقيق التوازن المحلي و العالمي من خلال تحقيق الاسعار التوازنية لعنصر الانتاج و زيادة الدخول الحقيقية للدول المتاجرة[1](**محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، الدار الجامعة، الاسكندرية،2010، ص، 43)**

تتيح التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع و كبر الحجم مما يؤدي الى مكاسب لتلك المشروعات ناجمة كما يعرف بوفرات الحجم الكبير، و تحقيق تلك المكاسب بسبب ما تتيحه التجارة الدولية من اتساع في الاسواق وفرص التسويق.[2](**سهير محمد السيد حسين، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004،2005،ص129)**

3.1.2 . العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية :

هناك العديد من العوامل المؤثرة في حركة و اتجاه التجارة الخارجية نذكر منها [3](**عبد الباسط وفاء، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية د ط،د م، 2000، ص14)**

مستوى التنمية الاقتصادية : حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، اذ أنالجمود و التأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا عل أوضع سياسة حمائيةللتجارة الخارجية،

عكس ماهو الحال في الاقتصاد المتطور والمتقدم، وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية .

أوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي : هذه الاوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي و العالمي،فالاقتصاد المحلي و لكي ترتقي صناعته بحاجة الى مواد خام، لذا تلجأ الدولة الى التجارة الخارجية لاستيراد ماتحتاجه هذه الصناعات . كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع .

أما عن الاقتصاد العالمي و الدولي، فان تعبير الطلب بالسيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية، و كذا على أستهلاكها من جهة أخرى [4] **(بهلول مقران: المرجع السابق، ص 24)**

و هناك عوامل أخرى من بينها التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول و نجد تفسيرها في عدة عوامل تتفاوت أهميتها بتفاوت الظروف، نذكر منها العوامل المترابطة و المتفاعلة يمكن ارجاع أهمها الى :

سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول : العديد من الدول تحوي المواد الاولية كالنفط و الفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبار منتجة لهذه المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في انتاج المنتجات الزراعية .[1](**محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت،ط2010،1، ص14)**

حجم الدولة : الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية، و توفر مزايا الانتاج الكبيرالذي يتطلب سعة في الاسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بينالدول، و خاصة الدول الصناعية .

العامل السياسي : الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

تغير الميزة النسبية : حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن الظروف كل منها، أو النذرة النسبية لعناصر الانتاج [2](**زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي . نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998، ص63-68).**

التجارة و نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في التياروالاتجاه العام للتجارة، حيثبانخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الانتاج الاجمالية، مما يؤدي الى اتساع نطاق التجارة الدولية، و عموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه الى نفقات النقل .[3](**مجدي محمد شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص82.)**

الشركات متعددة الجنسيات : القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية، وسيطرتها على العديد من المنظمات الدولية و أسواق التصديروالاستيراد و الفروع الانتاجية التابعة، وهذه الظاهرة لهاانعكاساتلواضحة على هيكل التجارة الدولية، قد تؤذي الى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوىأسواق البلاد الام أو المضيفة .[4](**بهلول مقران: المرجع السابق ص26)**

و هناك عوامل أخرى من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية و من أهم هذه العوامل نميز:

انتقال الايدي العاملة:[5](**حمدي عبد العظيم، اقتصاديات الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الاساس في مجال التصنيع)**

– تفاوت الاجور من دولة الى أخرى و الذي يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول .

– النذرة النسبية و النذرة المطلقة للعمالة .

– اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للايدي العاملة .

– تفاوت مستوى المعيشة و الحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال .

– درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة .

– العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجرتحويلات النقود و تأثير القدرة الشرائية.

راس المال :

– سعر الفائدة الحقيقي : انتقال الاموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع .

– سعر الخصم : اذا كانت نسبية الخصم منخفضة فانها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الاموال

– سعر الصرف : راس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب نت الدول الاخرى و يزيد حجم التبادل، و الحوافز على الاستثمار في هذه البلدان .

التكنولوجيا :

ان اختراع الات جديدة تساهم في الانتاج و التغلب على مشاكل نقص الايدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت، الجودة، مما يؤثر على التبادل التجاري .

4.1.2. النظريات المفسرة للتجارة الخارجية .

أ– نظريات المدرسة الكلاسكية

نظرية ادم سميث في التكاليف المطلقة : كما هو معلوم فان أدم سميث ينادي بحرية التجارة الخارجية ، اذا يقول "اذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض الانتاج صناعتنا [1] .(عبد الخالق جودة.(1992). الاقتصاد الدولي (الاصدار40) . صفحة 18)وقد وجد ادم سميث حلا لمشكلة ضيق السوق الانجليزي أنذاك باللجوء الى الاسواق الخارجية ، و بالتالي أكد على ضرورة حرية المبادلات و أن التجارة الخارجية هي أمتدادللتجارة الداخلية.[2](سعيد النجار. (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين. صفحة 123)

نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل : ركزت هذه النظرية على جانب الطلب في التجارة الدولية ، اذ ان نسبة التبادل ستكون داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين أي أن القيمة الدولية للسلعة

تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل و بالتالي فان النفقات النسبية هي التي تحدد الحد الادنى و الاقصى لمعدل التبادل [1](سعيد النجار. (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين صفحة 147)

ب- نظرية النيوكلاسيكية :

نظرية نسب عناصر الانتاج: تبنى هذه النظرية كل من الاقتصادي السويدي "ايلي هكشرHECKSHER"

في كتابه حول أثار التجارة الخارجية على التوزيع و كذا الاقتصادي السويدي أيضا "برتل أولين OH LIN" في كتابه حول الاقليمية و التجارة الدولية ، و قد أعتمدت هذه النظرية على أسعار عناصر الانتاج و مدى ندرتها أو توفرها ، و ان اختلاف النفقات النسبية بين الدول يرجع الى عاملين اساسيين هما اختلاف الاسعار النسبية لعناصر الانتاج في الدول المتخلفة و انتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوته من عناصر الانتاج .[2](عبد الرحمان يسري أحمد.(2001). الاقتصاديات الدولية . الاسكندرية الصفحات 80-81)

كما رفض "أولينOH LIN" الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وهي اعتبار أن العمل أساس لقيمة السلعة ، و أنه يجب تطبيق أسعار عوامل الانتاج على أساس نظرية القيمة ، و تعتمد نظرية أولين على فكرة أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة الداخلية ، و ان تبادل السلع بين الدول المختلفة يرجع الى وجود اختلاف بين الاسعار النقدية التي تباع بها السلع في داخل كل دولة مما يدفع بالسلع من الدول التي تتوفر فيها نسبيا الى الدول الاخرى .

لغز ليونتيف :

تعرضت نظرية نسب عناصر الانتاج السابقة لعديد الانتقادات من أبرزها انتقادات الاقتصادي الامريكي " ليونتيف" في اطار ما يعرف بلغز ليونتيف. من أهم هذه الانتقادات هو صعوبة تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع الداخلية في التجارة الدولية في حال وجود أكثر من عنصرين ، و أن تلك النظرية لا تفرق بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة كما أنها لا تأخد بعين الاعتبار امكانية تغير المزايا النسبية . و لقد اعتمد ليونتيف في نظريته على أسلوب تحليلي يعتمد على جداول المد خلات والمخرجات للبرهنة على أفكار نظريتة [3](سعيد النجار. (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين. صفحة 123)

ج. النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

– **نظرية معدل التبادل الدولي :** تبنى هذه النظرية الاقتصادي ستيفان ليندر. و قد ركز على مقارنته الوضع التوازن قبل و بعد التجارة ، كما يرى بأنه من غير المنطقي أن تقوم التجارة الدولية بين دول متجانسة . وحسب هذه النظرية فان التبادل بخصوص المنتجات الأولية يكون وفقا للميزة النسبية نمط الطلب المحلي عليها في مختلف الدول [1](**سعيد النجار. (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين. صفحة 123)**

– **نظرية اقتصاديات الحجم :** تعد هذا النظرية امتدادا لما جاءت به نظرية هكشر أولين . اذ أن زيادة عائد الحجم كأحد مصادر المزايا النسبية يؤدي الى قيام تجارة دولية حيث أن توفر السوق داخلية كبيرة . شرط ضروري لتصدير السلع في ظل زيادة العائد [1] (**عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2005) العلاقات الاقتصادية الدولية الصفحات 146-147)**

–**نمودج الفجوة التكنولوجية :** قدم هذا النمودج الاقتصادي ''بوزنز'' و يعتمد هذا النموذج على مدى قدرة الدول على الاستحواذ على التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتقدمة في مجال الانتاج وهو ما يسمح بامتلاك مزايا نسبية لهذه الدول و تقوم تجارة الفجوة التكنولوجية في الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد أي فترة التي تبدأ فيها الدولة المخترعة بتصدير المنتوج و بداية انتاج هذا المنتوج بطريقة مقلدة في دولة أخرى .

–**نظرية دورة حياة المنتوج :** حسب الاقتصادي فرنون صاحب هذه النظرية فان هيكل المبادلات التجارية يتغير حسب دورة حياة المنتوج التي تتأثر بدورها بالتغيرات التكنولوجية . و أن الميزة النسبية تعتمد على قدرة الدول على استيعاب التطور التقني و الاختراعات التكنولوجية التي تؤدي الى انتاج سلع جديدة و نشرها من خلال التجارة الخارجية .

–**نظرية التبادل اللامتكافئ :** مضمون هذه النظرية أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية و انما تتبادل بانحراف قيمتها عن سعرها السائد في السوق , و تركز هذة النظرية على اللاتكافؤ في الاجور و التركيب العضوي لرأس المال بين الدول المختلفة .

–**نظرية التنوع :** تقوم هذه النظرية على أساس التنوع كأساس للتجارة الخارجية ولا تكفي وفرة عوامل الانتاج فقط . كما أن اختلاف الاذواق و أختلاف المداخيل يتطلب تنويعا في خصائص السلع المختلفة[2]([1]**PHAN .D.(1980).Le commerce international. ParisEconomica**)

سياسات التجارة الخارجية :

ماهية السياسات التجارية :

– يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة. فاذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة و الممكنة، فان السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، يعبر عن ذلك باصدار التشريعات و القوانين و اتخاد الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[1](**سعيد النجار. (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين صفحة 147**)

– وقد عرفت بأنها" الاجراءات كافة التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، و يعني كافة الاجراءات المتخدة من قبل الدولة القادرة على دفع أو اعاقة تصدير أو استيراد البضائع و الخدمات[2](**طارق يوسف حسن جابر، مرجع سابق ص 44**)

– و تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد و الادوات و الاساليب و الاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد و كدا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمانية معينة [3](**عبد الحميد عبد المطلب – السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي – الجزء الثاني – مجموعة الدول العربية – الطبعة الاولى ص: 124**)

– برناج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الادوات أو الاساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية او سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول اليها طبقا لالية السوق الحرة [4](**عبد الحميد عبد المطلب – السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي – الجزء الثاني – مجموعة الدول العربية – الطبعة الاولى ص: 124**)

أدوات السياسات التجارية :

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي تقوم باتخاد العديد من اجراءت تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي

مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية و التي تتمثل في الوسائل السعرية،الكمية و الوسائل و الاساليب التنظمية و هي كما يلي :

الادوات السعرية:

أ. الرسوم الجمركية : و تسمى احيانا ضريبة الواردات ، وهي عبارة عن أداة من أدوات السياسة التجارية للدولة لتحقيق أهداف الاقتصادية معينة و تأتي التعرفية الجمركية في صورتين ، اما مبلغ محدد لكل وحدة مستوردة ، أو نسبة معينة من سعر السلع المستوردة ، و تفرض التعرفة أساسا لحماية الاقتصاد الوطني عن طريق رفع سعر السلعة المستوردة ، و تسمى في هذه الحالة الحالة تعرفية حمائية و لكن التعرفية الجمركية تكون أحيانا مخصصة أساسا لجلب أيرادات جمركية للدولة و تسمى في هذه الحالة تعريفة ايرادية .

ب. الاعانات : وهو ان تعطي الدولة أعانات للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا تحل محل المستوردات ، أو كييطور و يحسن انتاجه و تقوم بالتصدير و بالتالي فالاعانات نوعين : اعانات و ارادات و هي تعطي للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا لاحلال المستوردات أ لتقليل الاعتماد على المستورد و زيادة الاعتماد على المنتج المحلي . و اعانات صادرات وهي تعطي لمنتجات سلع التصدير لتوسيع حجم الصادرات . و الغرض من النوع الاول هو زيادة المعروض من السلع المنتجة محليا بينما الغرض من النوع التاني هو زيادة عرض السلع المصدرة الى السوق الدولي.

ج.الاغراق :

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في داخل و تلك السائدة في الخارج حيث تكون الاخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى الاسواق الاجنبية و يمكن التمييز من حيث مدى استمرار بين أنواع ثلات من الاغراق : الاغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، و الاغراق قصير الاجل أو المؤقت و الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله و الاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يشتد الى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية . و يشترط لنجاح سياسة الاغراق انفصال الاسواق عن بعضها و هو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الاسواق كل بحسب ظروفه و خاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع و حيث المرونة الاعلى يبيع بثمن منخفض .

2 . تخفيض سعر الصرف :

قصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء، اتخد ذلك مظهرا فانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب او لم يتخد . و تخفيض سعر الصرف بهذا المعني يترتب عليه تخفيض الاثمان المحلية مقومة بالعملات الاجنبية و رفع الاثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية ..

3. الوسائل الكمية :

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص و نظام تراخيص الاستيراد .

نظام الحصص :

ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الاولى . وتلجأ اليه الدول في فترات معينة مثل ما فعلت فرنسا لحماية منتجاتها الزراعية عندما تدهورت أسعار الواردات وأصبحت تهدد المنتجات المحلية، و هناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي :

نظام الحصة الاجمالية : ويتم بمقتضاها تحديد الكمية الواجب استيرادها من طرف الدولة خلال فترة زمانية محددة ، دون أن توزعها ما بين الدول المصدرة و المستوردين الوطنيين .

نظام الحصص الموزعة : في هذا النظام توزع الدولة الكمية الواجب استيرادها بين مختلف الدول المصدرة للسلعة من خلال نسب مئوية من كمية المسموح استيرادها خلال مدة معينة .

نظام الحصة الضريبية : تفرض الدولة الرسوم جمركية منحفضة على الكميات الواجب استيرادها خلال تلك الفترة أما من يستورد فوق هذه الكمية خلال نفس الفترة فانه تطبق عليه رسوم جمركية أكثر ارتفاع.

ترخيص الاستيراد

غالبا ما يصطحب نظام حصص الاستيراد بنظام الرخص أو التراخيص و معناه أنه لايجوز الاستيراد الا بعد موافقة الدولة ، وتعطي هذه الموافقة في صورة أذن أو ترخيص بالاستيراد . فحامل الاذن و الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد السلعة . و عند اذن تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها و يتحدد استيرادها بمقدارها، أي أن نظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة و انما تقوم الصعاب عند تحديد هذه الحصة و غالبا ما يتم تحديدها على اساس نصيب التاجر من واردات نفس السلعة في فترة سابقة والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات

الوسائل التنظمية

المعاهدات التجارية

هي اتفاق الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية امور ذات طابع سياسي او اداري و عادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدا المساواة في المعاملة و احيانا تتضمن مبدا المعاملة بالمثل على ان أهم ما تتضمنه من مبادئ و اكثرها شهرة هو ''مبدا الدولة الاولى بالرعاية '' ، و بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الاخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو لمواطني أي دولة ثالثة و على ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة قائمة تتمتع بها دولة أخرى .

الاتفاقات التجارية

وهو تعاقد يتناول امور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة و قد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد أو التجارة الخارجية و تتضمن عناصر تتفاوت بحسب الاحوال كالاشارة الى الاجراءات التي تتبع في التبادل التجاري، و تتضمن عناصر تتفاوت بحسب الاحوال كالاشارة الى الاجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات او القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين .

اتفاقات الدفع

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفقا لاسس و الاحكام التي يوافق عليها الطرفان و جوهر هذا الاتفاق هو ان تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات و متحصلات كل منهما مع الاخرى .

الاتحاد الجمركي

و يتفق هذا الشكل من منطقة التجارة الحرة من حيث الغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية و الادارية على الواردات فيما بين الدول الاعضاء فضلا عن توحيد التعرفية الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج .

2.3.3 . أنواع السياسات التجارة الخارجية :

أولا: سياسة حرية التجارة الخارجية

تنقسم السياسات التجارية الى نوعين أساسيين :

ان المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة و الحكومات في التجارة بين الدول، من خلال الغاء كافة القيود و الحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية و افساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل و الانتاج، ولذا يمكن للافراد تصدير و استيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها

عليهم، فهي اطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة [1](**طارق يوسف حسن جابر، مرجع سابق، ص 111.**)

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجيةيرجع الى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1697 - 1774)، والذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعرض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، و اعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المجزي(العادل)، وهوالثمن الظي يحقق ربحا معقولا للبائعين، و يعتبر معقولا كذلك للمستهلكين [2]**(عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 118.**)

و يتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي :[3]**(عبد الرشيد بن ديب، نفس المرجع، ص119.**)

ـ أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق وسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية. وأن الحماية ستؤدي الى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الانتاج الى فروع التي تتمتع فيها بانتاجية مرتفعة، وعلى انخفاض الدخول الحقيقة للافراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية باسعار مرتفعة .

ـ ان الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن انتاجها محليا الا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما اجراءات الحماية فانها تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المحلية و تحميل المستهلكين هذه الزيادة.

ـ تؤدي الحرية الى تنافس الدول في انتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقديم الفني و تحسين وسائل الانتاج، الامر الذي يضمن جودة المنتجات و انخفاض أسعارها.

ـ ان الحرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشات و الهيئات الاحتكارية، أو على الاقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لان الاحتكار الوطني أو الاقليمي لا يقوم الا في ظل الحماية .

ثانيا: سياسة الحماية

سياسة الحماية التجارية تعني" الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو باخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة" . وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية . تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة

التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب و الفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات و تهميش الواردات

كانت هذه السياسة محل اهتمام التجاريون، الذين قدسوا مبدأ الحماية في التجارة الدولية، فكانوا يرون أنها مصدر ثراء الدولة أنذاك، و تقاس بما تملك من معادن نفيسة، متمثلة في الذهب و الفضة، فكانوا ينادون بضرورة تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية، وذلك بتقييدها من ناحية الواردات و فتح المجال أمام الصادرات.

- **الأراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:**

يستند أنصار الحماية التجارية الى مجموعة من الحجج أهمها[1](**حاتم، سامي عفيفي.(1993). التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء الاول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1993،ص: 36**):

- اتباع هذه السياسة سوف يؤدي الى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها و ازاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل انفاقه من السلع الاجنبية الى البدائل المحلية.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الاجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية.
- تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلي لدخول السلع و الخدمات الاجنبية الى الاسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة.

– مواجهة سياسة الاغراق المفتعلة و التي تعتني بيع المنتجات الاجنبية في الاسواق المحلية بأسعار أقل من الاسعار التي تباع بها في سوق الدولة الدولة الام . و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الام.

3. التأصيل النظري تطور الاقتصاد الوطني :

3. 1. تطور الاقتصاد الوطني :

بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وكل الاصلاحات الاقتصادية المتبناة، اضافة الى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول سمح ذلك بتحقيق نتائج ايجابية نهاية سنة 2001 و التي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية ايجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال، فقد سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5.7 مليار دولار كما أن موارد الخزينة العمومية سجلت كذلك فائضا قيمته 232.6 مليار دج، وارتفعت ايرادات

الميزانية العامة للدولة بنسبة 17.1 %كما قفز احتياطي الصرف الى 18مليار دولار و انخفض حجم الديون الى 22.5 مليار دولار كل هذي المؤشرات تعكس بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي عرفتها البلاد [1](**عبد الجليل ، هجيرة (2017)، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، ص87)**

من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري ثبنت الجزائر برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2004 بميزانية قدرت ب 6 مليار أورو مخصصة للهياكل القاعدية و البنى التحتية (الطرق و الموصلات)، الخدمات العمومية الانتاج الزراعي و قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولقد تم تجديد هذا البرنامج خلال الفترة 2005-2009 بميزانية قدرت ب 45 مليار أورو ، حيث حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطور الهياكل القاعدية و التي لم تؤخد بعين الاعتبار خلال الفترة الممتدة 1970-2000 حيث كانت تخصص لها اقل من 25% من الميزانية التجهيزية.[2](**[1]Taniyamna .A.(2014) Lanalyse de la croissance economique en Algerie.p.p.25-26)**

من أجل تدارك التأخير و أستكمال المشاريع قيد الانجاز ثم تجديده كذلك ببرنامج توطيد النمو 2010-2014 الذي خصصت له حوالي 286 مليار دولار، ثم تلاه البرنامج الخماسي 2015-2019 بميزانية قدرت ب280مليار دولار [3]([1] **ساعد، محمد. (2017). محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، تيارت: الصفحات 77-81)**

من بين نتائج التي حققتها هذي المرحلة يمكن ذكر أهم المؤشرات وفقا لما يلي :

- تحسين مستوى التشغيل الذي بلغ 12.298 مليون شخص خاصة و أن معدل البطالة شهد قبل الاصطلاحات ارتفاع وصل الى 39.5% و الذي بدأ في الانخفاض، حيث أصبح يتراوح ما بين 9.8% و11.7%خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2017[4](**بنك الجزائر 2017)**

- عرف حجم الديوان الخارجية انخفاض مستمر مند نهاية الاصلاحات الاقتصادية حيث انتقل حجم الديون من 30 مليار دولار نسبية 2000م، الى 4.4 مليار دولار نسبية 2011م ليصل الى 3.98مليار دولار سنة 2017، اما نسبة التضخم و التي عرفت خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2013 نسبة 4 % اصبحت تشكل 2.92% سنة 2014 لترتفع الى 6.4% سنة 2016 و 5.6% سنة 2017[5](**بنك الجزائر 2017)**

- عرف الاستثمار الاجنبي المباشر تحسن منذ سنة 2002، حيث احتلت الجزائر في هذة السنة المرتبة الاولى على مستوى دول المغرب و التانية على مستوى افريقا في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث وصل

عدده من سنة 2002 الى غاية 2012 الى 410استثمار أجنبي الى بنسبة 1% من أجمالي الاستثمارات في الجزائر من أصل 32004 استثمار.

- فقد شهد الاستثمارالاجنبي المباشرة ارتفاعا خلال سنوات 2010،2011، 2012 حيث بلغ على الترتيب 2.3مليار دولار، 2.58 مليار دولار و 3.052 مليار دولار ليعرف انخفاض خلال السنوات 2023، 2014 و 2015 حيث وصل على الترتيب الى 2.661 مليار دولار ، 1.488 مليار دولار و (-588 مليون دولار) وذلك بسبب هشاشة الاقتصاد العالمي و ارتياب المستثمرين[1](**عبد الجليل، هجيرة. (2017). العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري صفحة 96.**)، ثم شهد أرتفاع سنتي 2016 و 2017 بمقدار 1.5 مليار دولار و 1.2 مليار دولار على التوالي .[2](**صواليلي، حفيظ. 2018**)

- فيما يتعلق بالنظام البنكي فقد عرف تحسن و اصلاح من خلال تنوعه حيث أصبح يتكون في الوقت الحالي من 20 بنك ، منها ستة بنوك عمومية و 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية منها بنك برأس مال مختلط . بالاضافة الى ستة مؤسسات مالية منها ستة مؤسسات عمومية[3](**بنك الجزائر 2017**)

2.3.3. مفهوم الاقتصاد الوطني :

يعرف الاقتصاد الوطني : أنه اقتصاد الدولة الكلي الذي ينطوي على مجموعة من الاقتصادات الفردية التي تنهض بالدولة، ويشكل الاقتصاد الوطني جزءا من الاقتصاد العالمي[4](**Merriam webste(1/1/2020)"national economy" ; merriamwebste ; retrieved.18/01/2022.edited)**

و هو مصطلح اقتصادي يشير الى مجموعة الانشطة الاقتصادية التي يضطلع بها أفراد الدولة و شركاتها.

يقوم الاقتصاد الوطني لدولة ما على العديد من الانشطة الاقتصادية و العمليات التي تجري في أسواق الانتاج و التوريد فيها، بالاضافة الى بيانات تدفق الاموال و الموارد، فضلا عن السلع و الخدمات المندرجة في قوائم الطلب و العرض، و عمليات تجارة الاستيراد و التصدير من الدولة و اليها .

ويعرف ايضا على أنه اقتصاد بلد بأكمله، ويشمل الموارد المالية و الادارة، وقيمة جميع)السلع والخدمات المصنعة داخل الدولة[5] **Merriam webste(1/1/2020), "national economy" ; ; merriamwebste retrieved.18/01/2022.edited[6])**

بينما الاقتصاد هو مجموعة كبيرة من أنشطة الانتاج و الاستهلاك و التبادل المترابطة التي تساعد في تحديد كيفية تخصيص الموارد النادرة، حيث يتم استخدام انتاج واستهلاك و توزيع السلع و الخدمات لتلبية احتياجات أولئك الذين يعيشون و يعملون داخل الاقتصاد، والذي يشار اليه بالنظام الاقتصادي[1] **Will (investopdiakretrieved 7/2/2022.edited."economy"kenton(10/5/2021) ;**

خصائص الاقتصاد الوطني .

خصائص الاقتصاد الشامل أو الوطني تتحدد كالأتي:

المشاركة

حيث أن الناس قادرون على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية ويكون لهم رأي أكبر في مستقبلهم. يستطيع الناس الوصول الى الاسواق و المشاركة فيها كعمال و مستهلكين و أصحاب أعمال.

تتيح الشفافية و المعرفة العامة للقواعد و المعايير للافراد بدء عمل تجاري أو العثور على وظيفة أو الانخراط في الأسواق وهذا له دور في تشكيل الاقتصاد الوطني.

الانصاف

حيث المزيد من الفرص المتاحة لتمكين التنقل الصاعد لمزيد من الناس.جميع شرائع المجتمع و خاصة الفئات الفقيرة أو المحرومة اجتماعيا، قادرة على الاستفادة من هذه الفرص. ان اللامساواة اخده في التراجع بدلا من الزيادة.

يتمتع الناس بفرص متساوية للوصول الى أساس اقتصادي أكثر صلابة، بما في ذلك المساوة في الحصول على السلع و الخدمات و البنية التحتية العامة الملائمة، مثل النقل العام و التعليم و الهواء النظيف و المياه.

النمو

ينتج الاقتصاد بشكل متزايد ما يكفي من السلع و الخدمات لتحقيق مكاسب واسعة في الرفاهية و فرص أكبر. فالوظائف الجيدة و فرص العمل اخذة في الازدياد و الدخل اخذ في الازدياد، وخاصة بالنسبةللفقراء .

ان النظم الاقتصادية اخذة في التحول من أجل تحسين أحوال الجميع ، بما في ذلك المجتمعات الفقيرة و المستبعدة على وجه الخصوص. لا يقتصر النمو و التحول الاقتصاديين على المقاييس الاجمالية للناتج الاقتصادي (مثل الناتج المحلي الاجمالي) فحسب، بل يجب أن يشملها و يقاس من خلال النتائج الاخرى التي تعكس الرفاهية العامة.

الاستقرار

يتمتع الافراد و المجتمعات و الشركات و الحكومات بدرجة كافية من الثقة في مستقبلهم و قدرة متزايدة على التنبؤ بنتائج قراراتهم الاقتصادية. كما يتمتع الافراد و الاسر و المجتمعات و المؤسسات بالامان الكافي للاستثمار في مستقبلهم.

تزداد قدرة النظم الاقتصادية على الصمود أمام الصدمات و الضغوط، لا سيما الاضطرابات التي لها تأثير غير متناسب على المجتمعات الفقيرة و الضعيفة.

الاستدامة

يتم الحفاظ على الثروة الاقتصادية و الاجتماعية بمرور الوقت، وبالتالي الحفاظ على الرفاهية بين الاجيال. فالثروة الاقتصادية و الاجتماعية هي القيمة الاجتماعية للمجموعة الكاملة من الاصول التي تساهم في رفاهية الانسان، بما في ذلك الانتاج البشري ورأس المال الطبيعي.

في حالة راس المال الطبيعي، يجب أن يحافظ الاستخدام البشري أو يستعيد قدرة الطبيعة على الانتاج النظام البيئي للسلع و الخدمات التي تساهم في رفاهية الانسان. وبالتالي ، يجيب أن تتضمن عملية صنع القرار التكاليف و الفوائد طويلة الاجل ، وليس مجرد المكاسب قصيرة الاجل، من الاستخدام البشري لقاعدة أصولنا الكاملة[1] **Emily garrpacetti أ ب ث ج ح خ د ذ ر ز; (13/12/2016) " the five characteristics of an inclusive ; "getting beyond the equity-growth dichotomy:Economy (rockefellerfoundation ;retrieved7/2/2022.edited**

أهمية الاقتصاد الوطني

يعتبر حقل الاقتصاد واحد من الحقول العلمية التي يتم توظيفها في شتى ميادين الحياة، على مستوى كل من الموارد،الافراد، وكذلك الدول و المنظمات، حيث تبرز اهميته بصورة مباشرة في :

ـــيساعد علم الاقتصاد دراسيه على الفهم الكامل لكافة الامور التي تطرأ على الأسواق، كما ويساعد على فهم وضع الاقتصاد الكلي، وعلى تحليل كافة الاحصاءات و الارقام المتعلقةبالاقتصاد، وتحديد كافة الخيارات المتاحة ، و مدى تاثيرها و نتائجها المتوقعة في حال تم اختيار أحدها.

ـــيحدد الية للتعامل و التوزيع المناسب للموارد المتاحة في البلاد، ويشير بدقة الى مدى خطورة نقص هذه الموارد، بما في ذلك كل من الغاز و النفط.

_يضع حدودا واضحة لمدى تدخل الحكومة في الاقتصاد، بحيث يرى بعض المختصين في هذا المجال أنه من الضروري أن لا يكون تدخل الحكومة في الاقتصاد كبيرا، بينما يرى خبراء اخرين أن لتدخلها منافع عديدة تعود على هذا الجانب، بما في ذلك الحيلولة دون نقص الخدمات العامة، الى جانب وضع حد لعدم المساواة في الدولة.

_يساعد على الفهم و الاحاطة بكافة الاسباب التي تقف بصورة مباشرة وراء الظروف الاقتصادية المختلفة بما في ذلك كل من الفقر، البطالة، تدني معدل النمو الاقتصادي، الهجرة و غيرها .

_يضع التوقعات المختلفة للمستقبل، علما أن ذلك يعتبر أكثر تعقيدا من الاحاطة بالظروف الحالية وفهمها، ولكن يساعد على هذا العلم على التنبؤ بالتوقعات المختلفة، والتي بدورها تساعد صناع القرار في معرفة النتائج المتوقعة.

_يساعد على تحقيق الكفاءة الاجتماعية في الدولة، وذلك عن طريق التوزيع الامثل للموارد المختلفة في المجتمع، مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار كافة التكاليف و الفوائد الخارجية و الداخلية المرتبته على ذلك

ترتبط الاقتصادات الوطنية ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي المتوسع باستمرار، والذي تتجلى معالم نموه بوضوح مع مرور الوقت، فكلما زاد عدد الشركات والدول المستفيدة من التقدم الاقتصادي زاد عدد الافراد الذين يمتلكون الوظائف، و الموارد ما ينعكس ايجابا على مستويات معيشتهم.

من شأن زيادة عدد الاشخاص الذين يمتلكون الموارد و يعملون في الوظائف أن يزيد من استهلاك السلع و الخدمات، ما يساهم في تغذية العجلة الاقتصادية في الدولة، واستمرار حلقة النمو[1]

[1]- Tejvanpettinger(17-7-2018) ; the importance of economics ;www.economicshelp.org.retrived 16-05-2018 edited.

الاصلاحات الاقتصادية و الانفتاح على اقتصاد السوق

أظهرت أزمة المديونية، التي تعرضت لها الجزائر في سنة 1993 من جديد، مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري الناتجة من تفكك هيكله الاقتصادي، المعتمد بدرجة أساسية على انتاج و تصدير النفط من جهة، وعلى اشباع معظم حاجاته على الواردات من جهة أخرى، اذ جعلت هذه السمة الاقتصاد الجزائري عرضة

لهزات و تقلبات الاقتصاد العالمي، وبخاصة تقلبات سوق المواد الاولية. فان وتيرة التنمية في بلادنا تعتمد اعتمادا مباشرا و قويا على دينامية نمو الاقتصاد العالمي.

لقد أوصلت أزمة المديونية الجزائر الى حالة العجز عن دفع مستحقات ديونها، وكانت هذه فرصة سانحة للدول المصنعة الدائنة أن تطالب الجزائر، من خلال المؤسسات المالية الدولية، بضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية و اجتماعية جذرية تكون بمنزلة المضاد الحيوي الذي يمكن الاقتصاد الجزائري من اكتساب مناعة ضد التأثيرات السلبية للاقتصاد العالمي و تؤهله للاندماج الايجابي في التقسيم الدولي للعمل. شرعت الجزائر فعلا منذ1994في اجراء سلسلة جذيذة من الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة.

لجأت الجزائر في فترة السبعينيات و حتى بداية الثمانينيات فترة التصنيع المكثف الى مصادر التمويل الخارجية، كمصدر اضافي لتمويل تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية، لكن اللجوء المكثف الى استعمال هذه الموارد مع تدهور شروط الحصول عليها أدى الى ارتفاع سريع للمديونية، وأدخل البلاد في أزمة مديونية خانقة، بلغت ذروتها مع نهاية سنة 1993و بداية 1994.في هذه الفترة وصل الاقتصاد الجزائري الى حافة الانهيار المالي، حيث توقفت الدولة موقتا عن دفع مستحقات ديونها الخارجية، حينها وصلت مستحقات خدمة الدين(8.4مليار دولار) الى مستوى عادل تقريبا العائدات من الصادرات (9مليارات دولار

كان لازما على الجزائر،من أجل الخروج من هذه الازمة، اتخاذ اجراءات حاسمة من أجل الوصول الى مستوى ما يسمى (القابلية على الاقتراض) (نسبة قيمة خدمة الدين/قيمة الصادرات يجب الا تتعدى 25 بالمئة). أمام هذا الوضع، لم يكن أمام الحكومة من خيار، سوى اللجوء الى المؤسسات النقدية و المالية الدولية، من أجل اعادة جدولة الديون المستحقة، مقابل شروط صارمة تفرضها هذه المؤسسات تتعلق بالاصلاحات الاقتصادية، تحت ضغط البلدان المصنعة الدائنة.

أولا: اعادة جدولة الديون الخارجية

ـ كبح التضخم، وبخاصة من خلال التحكم في الطلب العام المتمثل بتجميد الزيادة في الاجور التحكم في منح القروض البنكية، تقليص العجز في الميزانية العمومية الغاء كل أشكال الدعم و اعادة هيكلة نظام الاعانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات و الافراد و تحرير أسعار السوق الداخلية.

ـ تحرير التجارة الخارجية.

ـخفض سعر الصرف الدينار ب 100 بالمئة خلال سنة واحدة مع تحضير شروط تحويله الجزئي مع نهاية مدة الاتفاق.

_ خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية غير الناجعة أو فتح رأسمالها و تسريح جزء من عمالها و هذا الاجراء الاخير هو محاولة لتخفيف عبء تكلفة الاجورفي نشاط المؤسسات المذكورة .

_توفير شروط جلب الاستثمار و بخاصة الاجنبي باصلاح النظام الضريبي، النظام البنكي، قانون الجمارك، التشريعات التجارية بما فيها قانون الصفقات العمومية و اعادة النظر في قانون الاستثمار.

K. _لكن الشرط الاهم و المؤلم هو خفض النفقات العمومية على الحاجات الاجتماعية بمقدار 30بالمئة[1])

Nashashibi (et al) ; algerie stabilisation et transiiona leconomie de marche (washington ;DC:fondsmonetaire international(F.M.I) ;1998) P.P. 50-52)

ثانيا: محاربة التضخم

نتيجةلخفض سعر صرف الدينار مرتين- فينيسان/ابريل وأيلول/سبتمبر1994واعتماد سعر صرف عائم، فقد الدينار الجزائري مع نهاية مدة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي نحو 60 بالمئة من قيمته. في اذار/ مارس 199، بلغ سعر الصرف الرسمي للدولار 64.55 دينار. تمثلت التحولات في ميدان التداول النقدي كذلك بتحرير كامل لأسعار السوق الداخلية ابتداء من سنة 1992، وأيضا خفض، ثم في المرحلة ثانية الغاء، الدعم و الاعانات المقدمة من طرف الدولة الى مختلف القطاعات الاقتصادية و الفئات الاجتماعية المختلفة.

بدءا من سنة 1994، الغت الحكومة الدعم الخاص بشراء التجهيزات الفلاحية و الاسمدة، و خفضت بشكل كبير الاعانات المتعلقة بأسعار التجزئة الخاصة بالمواد الغذائية و السلع الاستهلاكية الاخرى ما عدا السكر و الدقيق و زيت المائدة و الادوات المدرسية . وفي سنة 1998، أي مع نهاية مدة الاتفاق، ألغيت كل أشكال الدعم المقدمة سابقا من طرف الدولة، واستبدلت بأشكال الدعم المباشر للفئات الاجتماعية بدون دخل في اطار الشبكة الاجتماعية، وقد عوضت هذه المنحة في ما بعد باعادة التضامن الجزافية للافراد المسنين من دون دخل و منحة موجهة الى أرباب الاسر النشطين الذين يوجدون فيحالة بطالة.

ثالثا: تطور المديونية الخارجية

تمكنت الجزائر حسب معطيات البنك المركزي الجزائري مع نهاية مدة الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي، من تحقيق الاستقرار في الوضع المالي و تنفيذ كل التزاماتها أمام دائنيها. لكن الخروج من المأزق المالي، ساهمت فيه أيضا الظروف المواتية للسوق العالمي للنفط في فترة 1994-1996، اضافة الى المساعادات الاجنبية. ونتيجة لانتعاش أسعار النفط في هذه الفترة، تحصلت الجزائر على فائض مالي بمقدار 6 مليارات

دولار فوق المداخيل التي كانت متوقعة حسب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي[1](1 La vie economique ((Alger) ; 28/10/1997

العلاقة بين السياسات التجارة الخارجية و الاقتصاد الوطني:

ـــ هناك الكثير من الاليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين سياسات التجارة الخارجية و نموالاقتصادي فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي، الاجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الانفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات المواجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل و تعظيم الاجور، و بالتالي تعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول. بالاضافة الى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نموالناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة . أضف الى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الانتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو). وعلى اعادة تخصص الموارد بشكل أكثر كفاءة،و غيرها من الاليات غير المباشرة.

فقد تعرضت الكثير من الدراسات بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية أثار فشر (Fasher 2003)الى العلاقة بين سياسة احلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال انتاجه محليا) و التأثير الايجابي على النمو، بعد الحرب العالمية التانية . و كذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات، فيما بعد على النمو و يستشهد فشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات و ثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الاوروبي و التنمية و المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة و البنك الدولي في ما بعد، و التي أتارت جميعها الى دور السياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو. حيث أوضحت هذه الدراسات من جهة نظر فشر و الجهات المعنية ، كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو و الدخل . لا تعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الوردات+الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي) مقياسا محايدا لبيان التأثير الايجابي للتجارة على النمو فهناك العديد من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة لا تمثل فيها هذه الدرجة أهمية كبيرة.

5. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

1.5. الدراسات السابقة

الدراسات السابقة:

1. **عز الدين علي**، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة الجزائر 3، 2014/2013، تهدف الدراسة الى أبراز أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر

وقد توصلت الدراسة الى وجود ارتباط قوي بين تطور الصادرات سواء الاجمالية أو خارج المحروقاتبالنمو الاقتصادي حيث تأثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة و توسيع الاسواق و تنويعها و تدعم الواردات النمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الانتاج، و زيادة التكنولوجيا المستعملة في الانتاج الوطني.

2 **ابتسام صدراتي**، فعالية السياسات التجارة الحديثة في ظل التطورات الراهنة للاقتصاد العالمي(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2001-2012.

ثم التطرق فيها الى التطور الفكري و التاريخي لسياسة التجارة الخارجية حتى أواخر القرن ال20، ثم سياسات التجارة الخارجية في ظل التطورات الراهنه للاقتصاد العالمي، و في الاخير تطور السياسة التجارة الجزائرية و محاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3 **دراسة بكريتي ودان**، عالجت هذة الدراسة قياس أثر التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2018-1990)، أظهرت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة سببيةبين متغيرات التجارة الخارجية و المثمتلة في الصادرات و الوردات و النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الصادرات ب10بالمئة تؤدي الى زيادة الناتج الدخلي الخام ب81بالمئة في المدى الطويل مما يثبت فعالية التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

4 **ناصر الدين قريبي**، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة وهران 2014/2013.

تهدف الدراسة الى التعرف على كيفية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة الى أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد، أي أن نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هو الذي يسبب نمو الصادرات الحقيقية الاجمالية، وهي نتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي الجزائري، ذلك لتذبي حجم البرامج الاستثمارية المنجزة خلال فترة الدراسة، ونظرا لعدم استقرار حصيلة الجزائرية، حيث أن الصادرات البترولية تمثل النسبة الاكبر في هيكل الصادرات الاجمالية، وهذا الحجم الحجم قد خضع لتقلبات عديدة طوال

فترة الدراسة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، وهذا بدوره كان بسبب تقلبات أسعار النفط نتيجة التغيرات في الطالب العالمي على هذه المادة

2.5. تميز الدراسة الحالية:

بعد استعراض الدراسات السابقة فإننا نجدأن: كل ماسبق في هذها لدراسات التي تم التطرق إليها لمتتناول أي منها مضمون الدراسةالحالية،ومن هذاالمنطلق لجأ الباحثان إلى استعراض الدراساتا لسابقة التي تتناول بعض مواضيع الدراسةالحالية لكون ذلك مهم جدا في التعرف على الدراسات التي تناولت بعض المتغيراتا لاقتصاديةعلى الاقتصاد الوطني وسياسات التجارة الخارجية،ومحاولة الاستفادة قدرالإمكان من نتائج أبحاثهم، فالاستعانة بتلك الدراسات أفادالباحث في استقراءالظروف الاقتصادية في الدول العربية كما مكننامن معرفة السياسات التجارية العربية والظروف المحيطة بها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ومن خلال نتائج الأبحاث السابقة يتضح بوجود بعض الاختلافات في دراسة العلاقة وأثر سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، إذ تبين الشواهد التجريبية لعدة دول إلى ضعف تلك العلاقة والأثر، لاسيما الدراسات التي شملت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أشارت تلك الدراسات إلى التباين في العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني ومتغيرات أخرى باختلاف مقاييس التطور الاقتصادي، وأجمعت أغلب تلك الدراسات التجريبية إلى الدور الحاسم للإطار التنظيمي والمؤسسي في القطاع الاقتصادي والتجاري حتى يضمن التحكم في المخاطر المرتبطة بالعمليات التجارة الخارجية لبلوغ الاقتصاد الوطني المنشود.

وانطلاقا من الدراسات السابقة جاءت هذه الدراسة لتركز على متغيرات سياسات التجارة الخارجية من خلال بناء مؤشر شامل لها وربطها بمحددات الاقتصاد الوطني المختلفة، وإجراء مقارنة بين نتيجة تلك العلاقة ونتائج العلاقة بين متغيرات تطور الاقتصاد الوطني، وتطور متغيرات القطاع التجاري والتنمية الاقتصادية كلا على حدته لتحديد مدى التكامل والدلالة بينهما.

وأوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية كان متمثلا في اختيار متغيرات الدراسة وتطابقها مع دراستنا كا دراسة " بكريتي ودان، ابتسام صدراتي"، ودراسة عز الدين علي، ولكن جوهر الاختلاف كان في دراسة حالة.

وأهم ما ميزهذه الدراسة هو:

1-تعد هذه الدراسة واحدة من الدراسات القليلةالتي تعرضت لدراسة العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية وبين مؤشرات الاقتصاد الوطني،

2- كما حاولت الدراسة الحالية إيجاد تفسيرلهذه العلاقة بين سياسات التجارة الخارجية وبين مؤشرات الاقتصاد الوطني،ودلائلها.

3-تحديدأكثرالمتغيرات الاقتصادية الكمية ذات الأثرالكبيرعلى مؤشرات الاقتصادي لمدول محل الدراسة (غرفة التجارة).

4- حاولت الدراسة الحالية التركيز على الدور الذي يمكن أن تحققه سياسات التجارة الخارجية في تدعيم وتحقيق التطور للاقتصاد الوطني.

5- إبرز الدور الذي أصبحت تؤديه سياسات التجارة الخارجية.

6. خلاصة الفصل

تطورت التجارة الخارجية على مرور السنوات كما مرت على العديد من المفاهيم و التفسيرات التي تغيرت حسب رؤية الباحث، ومن حقبة الى حقبة اخرى، ومع تدخل العوامل المؤثرة عليها، ابتداءا بالمدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى بأن الدولة تحقق ارباح من التجارة الخارجية عن طريق تحديد السلع الداخلية في عمليات التجارة الخارجية، تحديد نسب التبادل من السلع و عناصر الانتاج. مرورا بالمدرسة النيوكلاسكية التي كانت تعتمد على رأس المال و العمل، وصولا المدرسة الحديثة التي تفسر نظريات السوق الحديث.

أما بالنسبة للسياسات التجارة الخارجية فكانت مقسمة الى قسمين حمائية وكانت بتدخل الدولة، وحرية أي غياب الدولة في التحكم بالتجارة، اختلفت الادوات المنتهجة في السياسات التجارية الى تنظيمية، كمية وسعرية.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تحليل تطور عناصر سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

1 تحديد متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: اجمالي سعر الضريبة من الارباح و بنود الرسوم الجمركية كما هو موضح في الجدول رقم 01

المتغير التابع: النمو الاقتصادي حيث نعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول أسفله

الجدول رقم01:

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (المليار دينار جزائري)	نسبة بنود الرسوم الجمركية الدولية للمنتجات المصنعة (كنسبة مئوية)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح التجارية)
2011	9366.6	39,59277	72,4
2012	11090.0	60,68623	72,3
2013	10034.3	53,87244	73,2
2014	12049.5	43,70378	73,2
2015	6.6	43,92992	66
2016	16115.4	44,39214	66,1
2017	16647.9	45,41882	66,1
2018	17228.6	32,42001	66,1
2019	16702.1	32,61895	66,1
2020	17406.7	32,85895	66,1
2021	18906.6	33,01895	66,1

المصدر:معطيات التقارير السنوية للبنك الوطني

الشكل البياني رقم 01

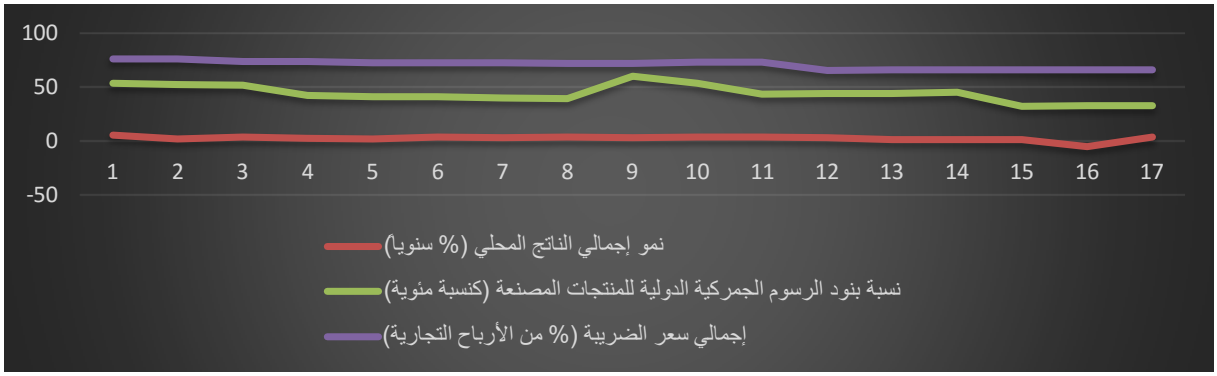

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية للبنك الوطني

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نمو اجمالي الناتج المحلي قد سجل تحسن وزيادة على مر السنوات حيث سجل سنة 2011 (9366.6) ليصل في سنة 2021 إلى (18906.6) أي فرق يفوق الأربع أضعاف.

عرفت الحصيلة الجمركية تغيرات انطلاقا من التسعينيات وهذا الارتفاع مرتبط بالإصلاحات التي مست معدلات التعريفة الجمركية، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه الخاص بالجزائر ما بين 2011 و 2021،ويمكن ملاحظة وبوضوح أن الحصيلة الجمركية شهدت تغيرمستمر خلال فترة الدراسة، ذلك في ظل المساعي لتحرير التجارة الخارجية، حيث بلغ أعلى معدل سنة 2012 بنسبة 60.68 مقارنة بسنة ،2011 أين سجلت الحصيلة الجمركية رصيد 39،ومع تخفيض معدلات التعريفة الجمركية في سنوات الاولى فإن هذا

يساعد على زيادة الواردات الناتجة في الأسواق الدولية، وكنتيجة حتمية فإن هذه الفوائض في الإيرادات ستزيد في المقابل من الدخل القومي والفردي.

وكنتيجة حول الحصيلة الجمركية فإنها عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة -2011 2016 وذلك مع

تخفيض المعدلات الجمركية من 6 معدلات في سنة 1991 إلى 3 معدلات في سنة ،2011 وهذا ما خفض من الضغط الجمركي وشجع على الاستثمار وشجع على دخول السوق الجزائرية من خلال جملة من الاتفاقيات البيئية والإقليمية والدولية.

1 تحديد متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: X_1 الضريبة على الأرباح التجارية IBS

x_2تعريف الرسوم الجمركية D_{DOUEN}

المتغير التابع: Y النمو الاقتصادي حيث نعبر عنه بنموالناتج المحليGDP

حيث:

$$\widehat{GDP}=\widehat{\alpha}\ D_{DOUEN} + \hat{\beta} IBS + C$$

1) النموذج الاول غياب العلاقة الجوهرية *

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées
1	x2, x1[b]	.

a. Variable dépendante : y

b. Toutes variables requises saisi

Récapitulatif des modèlesb

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,545[a]	,297	,196	2,04881	2,547

a. Valeurs prédites : (constantes), x2, x1

b. Variable dépendante : y

بالنسبة لمعامل الارتباط R^2=0,29 وهو ما يشير الى ان المتغيرات المستقلة (X1, X2) تشرح المتغير التابع Y بنسبة 29% ولكن هي قيمة صغيرة الشيء الذي يدل على انه توجد متغيرات أخرى تشرح Y ولكنها غير موجودة في النموذج او ان حجم العينة صغير

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	24,808	2	12,404	2,955	,085[b]
	Résidu	58,767	14	4,198		
	Total	83,575	16			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x2, x1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

بالنسبة لجدول تحليل التباين لوحظ ما يلي:

$SCE= \sum(\hat{y_i}-\bar{y})^2$ =24,808

$SCT= \sum(y_i-\bar{y})^2$= 83,575

SCR=SCT-SCE=83,575-24,808=58,767

Ddl(SCT)=N-1=17-1=16

DDL(SCR)=N-K-1=17-2-1=14

DDL(SCE)=K=2

CMR=moyenne des carres résidus =$\frac{SCR}{N-K-1}$ = $\frac{58,767}{14}$ = 4,198

CME=moyenne des carres estimées = $\frac{SCE}{K}$ = $\frac{24,808}{2}$ = 12,404

$R^2=\frac{SCE}{SCT}=\frac{24,808}{83,575}$ = ,297

D= Fisher= $\frac{CME}{CMR}$ = $\frac{12,404}{4,198}$ = 2,955

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-15,552	9,680		-1,607	,130
	x1	,068	,079	,239	,860	,404
	x2	,210	,159	,368	1,320	,208

a. Variable dépendante : y

b.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

من خلال الجدول السابق:

معامل X1 موجب ويساوي 0,068 وهذا يشير الى وجود علاقة طردية بين X1 والمتغير التابع Y كما ان القيمة 0,068 تدل ان زيادة في المتغير X1 تؤدي الى زيادة المتغير التابع ب 0,068 وحدة

معامل X2 موجب ويساوي 0,21 وهذا يشير الى وجود علاقة طردية بين X2 والمتغير التابع Y كما ان القيمة 0,21 تدل ان زيادة في المتغير X2 تؤدي الى زيادة المتغير التابع ب 0,21 وحدة

بالنظر الى احتمال المعنوية SIG>0,05 يشير الى ان كل المتغيرات غير معنوية وبالتالي ليس لها قدرة تفسيرية للمتغير التابع(ينصح بادراج متغيرات أخرى اكثر فاعلية ولها علاقة مع المتغير التابع كان نقول ان التضخم مرتبط مباشرة بالكتلة النقدية وهكذا)

من خلال الجدول نجد:

$$\widehat{GDP}=0.068D_{DOUEN} + 0.210IBS +15.552$$

وبما أن0.05 <SIG بمعنى أن جميع معالم هذا النموذج ليست لها معنوية إحصائية مما يؤكد كذلك عدم وجود علاقة بين المتغيرات.

GDP = aD.douane + b IGC + C

بعد اجراء الانحدار المتعدد وجدنا عدم وجود علاقة جوهرية بين **GDP** و باقي المتغيريين **الضريبة الارباح التجارية، بنود الرسوم الجمركية.**

احصائية **F(D)** مساوية للقيمة **2.955** بمستوى معنوية **sig=0.085(** ليست لديها معنوية احصائية) لهذا نقول أن النموذج ككل لا يعتمد عليه في قياس العلاقة بين **GDP** و المتغيريين الضريبة الارباح التجارية، بنود الرسوم الجم

GDP =0.068Dd +0.210IGC – 15.552

T (0.860) (1.320) (-1.607)

Sig (0.404) (0.208) (0.130)

بما أن 0.05> sig يعني أجميع المعالم في النموذج ليست لديها معنوية احصائية مما يؤكد كذلك بعدم وجود علاقة جوهرية بين GDP و المتغيريين الضريبة الارباح التجارية و بنود اجمالي الناتج المحلي.

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N

Prévision	,5395	4,2543	2,3706	1,24520	17
Résidu	-5,65293	2,93027	,00000	1,91649	17
Erreur Prévision	-1,471	1,513	,000	1,000	17
Erreur Résidu	-2,759	1,430	,000	,935	17

a. Variable dépendante : y

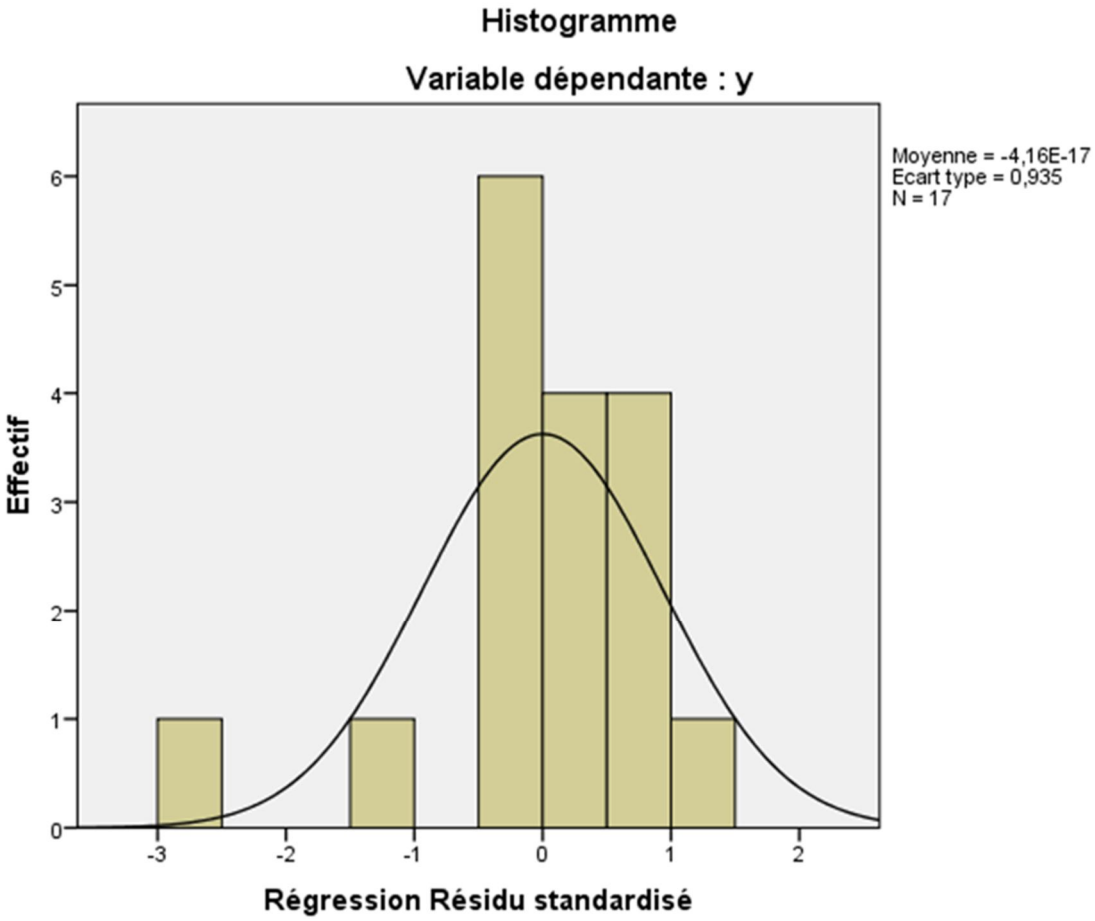

الشكل رقم لوحة الانتشار

- رسم لوحة الانتشار: من خلال رسم لوحة الانتشار نجد وجود علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغيرالتابع.

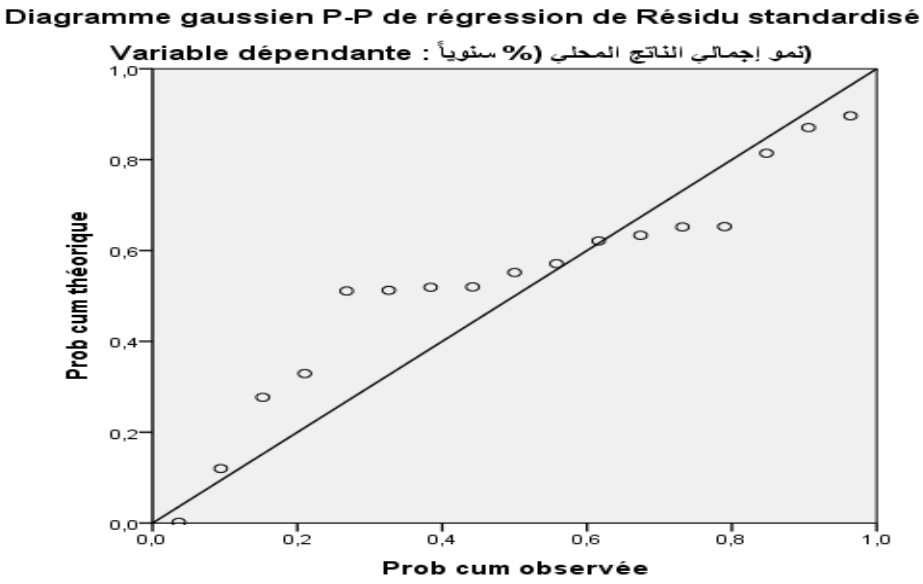

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

من خلال رسم لوحة الانتشار يتبين لنا شكل سحابة من النقط غير متباعدة فيما بينها وهذا ما يدل على امكانية رسم خط مستقيم له اتجاه واحد، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية موجبة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي والذي عبرنا عنه بالناتج المحلي الاجمالي)والمتغير المستقل الذي يمثل الضرائب على الأرباح التجارية والرسوم الجمركية.ومنه على العموم كما هو واضح في الشكل فإن المتغير المستقل يدعم بدرجة كبيرةالمتغير التابع، ولاختبار هذه العلاقة نقوم بتقدير نموذج الانحدار من الشكل التالي:

$$\widehat{GDP}=\widehat{\alpha}\ D_{DOUEN} + \hat{\beta} IBS + C$$

نستنتج من خلال الدراسة و بعد اجراء الانحدار المتعدد وجدنا عدم وجود علاقة جوهرية بين **GDP** و باقي المتغيريين **الضريبة الارباح التجارية، بنود الرسوم الجمركية.**

و عليه نقترح الفرضية التالية

- يمكن أحد المتغيرين يؤثر على الاقتصاد الوطني:

النموذج الثاني : وجود علاقة جوهيرية لنمذج الخطي بسيط

- نقوم بعملية الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على منهجية (خطوة بخطوة)

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode

1	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح التجارية %)	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Variable dépendante : نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً %)

b.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,510[a]	,260	,210	2,03093	2,393

a. Valeurs prédites : (constantes), إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح التجارية %)

c. Variable dépendante : نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً %)

d.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	21,705	1	21,705	5,262	,037[b]
	Résidu	61,870	15	4,125		
	Total	83,575	16			

a. Variable dépendante : نمو إجمالي الناتج المحلي (سنوياً %)

b. Valeurs prédites : (constantes), إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح التجارية %)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

$$GDP = a\,D + b\,IGC + c$$

- عند اجراء الانحدار (pas par pas) نتج عنه النموذج التالي:

$$GDP = b\,IGC + c$$

$$GDP = 0.292\,IGC - 18.340$$

بمأن: F=D = 5.262 بدرجة معنوية Sig=0.37 مما يدل على وجود معنوية أي أنه يوجد علاقة جوهرية بين الضريبة الارباح التجارية و نمو اجمال الناتج المحلي.

$$GDP = 0.292\,IGC - 18.340$$

F= 5.262 t(2.294) (-2.028)

Sig f = 0.37 sig(0.037) (0.061)

بما أن Sig b له معنوية احصائية مما يدل على أن هذه المتغيرة لها تأثير على GDP

1) مقدار الارتباط = 0.510 أي 51% هناك ارتباط متوسط بين IGC و GDP
2) من خلال قيمة D = 0.260 = 26 % نستنتج أن التغيرات التي تحدث على مستوى GDP تتسبب فيها IGC بنسبة 26% الباقي 74% يعود الى أسباب أخرى لم تدرج في النموذج منها (الاعانات – الاغراق – نظام الحصص – تخفيض سعر الصرف – المعاهدات التجارية) و هذا راجع الى عدم توفر احصائيات حول هذه المتغيرات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-18,340	9,042		-2,028	,061
	من الأرباح %)إجمالي سعر الضريبة (التجارية	,292	,127	,510	2,294	,037

a. Variable dépendante : (سنوياً %)نمو إجمالي الناتج المحلي

التفسير الاقتصادي للنموذج:

لدينا النمودج التالي:

GDP = 0.292 IGC – 18.340C

من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة القياسية المراد من خلالها قياس أثر كل من الضريبة الارباح التجارية و بنود الرسوم الجمركية على نمو الاجمالي الناتج المحلي

تحصلنا على النتائج في النموذج أعلاه:

b =0.292 c = -18.340

اذن نستنتج أن للنموذج جودة عالية:

و لهذا نقول أنه يوجد علاقة جوهرية بين المتغير المستقل الضريبة الارباح التجارية و المتغير التابع النمو الاقتصادي.

التفسير الاقتصادي للنموذج:

بعد التأكد من جودة النموذج احصائيا و معنوية العلاقة الايجابية المتغير المستقل الضريبة الارباح التجارية و المتغير التابع النموذج القتصادي حيث هذا يعني أن كلما تغيرت الضريبة الارباح التجارية بوحدة واحدة يؤذي الى تغير **GDP** بمقدار 0.292 وحدة.

نتائج الدراسة:

يظهر من خلال النتائج تاثير الضريبة الارباح التجارية على النمو الاقتصادي و هو ما تم افتراضه، بالاعتماد على الدراسة خطوة بخطوة ، وهذا طبيعي كون اقتصاد الجزائر يرتبط بشكل مباشر و أساسي بالمحروقات.

- ارتفاع الضريبة يأثر ايجابا على ارتفاع مداخيل في الخزينة العمومية لكنه من الجانب الاخر (التجارة الخارجية الاستيراد) سلبا و على الاستثمار الداخلي و الخارجي و منه على الناتج الوطني الخام.
- توجه نحو العمق الافريقي.
- سياسة التجارة الخارجية مرت بمرحلتين:

المرحلة الاولى: من (2011-2019) فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث أعتمد في حكمها على السياسة الحرية و تشجيع الاستيراد

المرحلة التانية: من (2019-2021) فترة الحكم عبد المجيد تبون حيث كان فيها سياسة الحماية التي تنص على ترشيد الاستيراد(الحد من الاستيراد، الا للضرورة) و السعي نحو تنويع خارج المحروقات التصدير.

5 . خلاصة الفصل

إن مـــــــــرحلة الإصـــلاحات الاقتصاديـــة حملت في طيات الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر آنذاك، و هي حتمية لا بد منها. فيمكن القول بأن إصلاح قطاع التجارة الخارجية قـــــــد بـــــــدأ مـــــــــع الأزمـــة الاقتصاديـــة عـــــام 1986، و انخفاض أسعار البترول التي أثرت على الميزان التجاري، الشيء الـــــــذي دفـــــــع بالجـــــــــــزائر للجوء لصندوق النقـــد الدولي من أجل فك أزمتها.

وعليه فيجب على الدولة أن تراعي في عملية الإصلاحات تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، حتى تمكن من رفع المداخل و الإدخارات والاستثمارات لتحسين الناحية الاجتماعية، فلهذا لابد من تنويع الصادرات بالاعتماد على مختلف المنتجات الفلاحية ومحـــاولة النهـــوض بقطاع السياحة، نظرا لما تتميز به مناطق و ربوع الوطن و كذا تهيئة الظـــــــــــروف الملائمـــــــــــة للمستثمـــرين مـــــع منـــــح الأولويـــة للمؤسسات المتوسطـــة و الصغيرة و بهذا يمكن لها أن تتفادى الصدمات العنيفة الخارجية .

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

وبهذا يمكن القول بأن الظروف التاريخية السابقة أو التي مرت خلال العقد الفارط قد تركت في طياتها بذورا نبتت مع الوقت حتى تعثر هيمنة الدول المتقدمة و على رأسها الإتحاد الأوربي.

غيـــــــر أنه حاولـــــت الجزائر تفادي وحش التبعية الاقتصادية من خلال تنويع المونين و كـــــذا لحمايـــة الاقتصاد مـــن التقلبات السياسية الاقتصادية غير المتوقعة و لتخفيض التكاليف.

غير أن هذه التغيرات ترتب عنها عبء من الناحية الاجتماعية، و برز ذلك مـــن خلال توغـــــــل أظافر مشكـــــل البطالـــــة وسط المجتمع، و ما نجم عنها من أفات اجتماعية كالفقر و البؤس و الحرمان الاجتماعي.

و بهذا يمكن القول أيضا، بأن الإصلاح الهيكلي يعتبر أصعب بكثير من التصحيح على المستوى الاقتصادي الكلي، إذ تحقق تقدم ضئيل في مجال الخوصصة و تحرير التجارة الدولية. و بالتالي فبدون تحقيق نوع من الترابط بين سياسات الإصلاح الاقتصادي من جهة و عملية الإصلاح السياسي من جهة أخرى فالأرجح بأن سياسات الإصلاح الاقتصادي سوف تؤدي إلى :

- تهميش دور الدولة في الإقتصاد و المجتمع
- انتشار مظاهر الفساد السياسي و الإداري.
- تعميق حدة التناقضات و الإختلالات و زيادة عدد الفقراء في المجتمع.

حيث يعد قطاع التجارة الخارجية، من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة، فهو يعمل على زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الانتاج و تقسيم العمل الدولي،

- يعتبر النمو الاقتصادي المستدام من الاولويات التي تسعى جميع الدول الى تحقيقه، رغم اختلاف النظريات الاقتصادية حول محدداته فتارة ترجعه الى انتاجية مدخلات عناصر الانتاج أو توفر الموارد الطبيعية، و تتفاوت أهمية التجارة ومن ثم علاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية، فالتجارة الخارجية تتأثر بالنمو كما بتأثر النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية أي أن هناك علاقة تبادلية ما بين التجارة و النمو.
- ان النمو الاقتصادي بمفهومه الحديث أصبح يعتمد بالدرجة الاولى على الدور المتزايد للتجارة الخارجية و الاعتماد على التقدم التكنولوجي و الذي يعني تقليل الاعتماد علو الموارد الطبيعيةو بالتالي يمكن القول أن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي يرتبط بطبيعة قطاع الصادرات التي تعتمد عليه

الدولة النامية (الجزائر) كمحرك للنمو الاقتصادي، و مدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا و أفقيا بين هذا القطاع و بقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني.

- ان قدرة الجزائر على زيادة استثمارها ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرتها على زيادة صادراتها و ذلك لعدم مقدرة الجزائر على سد حاجيات سوقها من السلع الاستثمارية اللازمة للخطط الاستثمارية الا باستيرادها من الخارج، و بالتالي فان الصادرات تعمل على تسريع معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، فكلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما زادت مقدرة هذه الدول على الرفع من استثماراتها و زادات قدرتها للوصول الى النمو الاقتصادي المستدام، والذي لا يتم الا اذا كانت خصائص السلع المصدرة و المستوردة تسمح للصادرات بالارتفاع بصفة أسرع من الواردات .

اختبار صحة الفرضيات:

ـ إن سياسات التجارة الخارجية تعتبر ركيزة من ركائز الأساسية التي يجب مراعاتها في الاقتصاد الوطني. من خلال دراستنا توصلنا إن سياسات التجارة الخارجية تلعب دورها هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني ككل وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

ـ تطور الاقتصاد الوطني نتيجة انفتاح التجارة الخارجية.مع محاولة الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مؤخرا، سيحقق لها العديد من المنافع بما في ذلك فتح أسواقها نحو الخارج، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

ـ تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي.و مع فتح الجزائر لأسواقها نحو الخارج، فإن هذا يعني إلغاء كافة الحواجز أمام السلع مما يقلص من العائدات الجمركية، و الحد من الصناعات الناشئة. وبالتالي يحقق النمو الاقتصادي معدلات عالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- حاتم، سامي عفيفي.(1993). التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء الاول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1993.
- رشاد العصار، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000.
- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي . نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998.
- ساعد، محمد. (2017). محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، تيارت.
- سامي خليل. (2001). الاقتصاد الدولي" نظرية التجارة الدولية".
- سعيد النجار. (1973). تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى التقليديين.
- سهير محمد السيد حسين، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004،2005.
- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 200.
- شاعة عبد القادر،الاعتماد المستندي أداة دفع و قرض، دراسة الواقع في الجزائر ، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة الجزائر ،(غ م)،2006/2005.
- عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2005) العلاقات الاقتصادية الدولية.
- عبد الباسط وفاء، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية د ط،د م، 2000.
- عبد الجليل ، هجيرة (2017)، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- عبد الحميد عبد المطلب – السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي – الجزء الثاني – مجموعة الدول العربية – الطبعة الاولى.
- عبد الخالق جودة.(1992). الاقتصاد الدولي (الاصدار40) .
- عبد الرحمان يسري أحمد.(2001). الاقتصاديات الدولية . الاسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد،النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ،الدار الجامعة، الاسكندرية،2000.
- فوزي عبد الرازق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون و موزعون، عمان، 2016.

- مجدي محمد شهاب: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996.
- محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت،ط2010،1.
- محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، الدار الجامعة، الاسكندرية،2010.
- PHAN .D.(1980).Le commerce international. ParisEconomica.
- Merriam webste(1/1/2020), "national economy" ; merriamwebste ; retrieved.18/01/2022.edited.
- What is a National Economy ?; reference.4/4/2020 ;retrieved 6/4/2022. Edited.
- Will kenton(10/5/2021) ;"economy"investopdiakretrieved 7/2/2022.edited.
- Emily garrpacetti أ ب ث ج ح خ د ذ ر ز (13/12/2016) ;"the five characteristics
- of an inclusive Economy:getting beyond the equity-growth dichotomy "; rockefellerfoundation ;retrieved7/2/2022.edited.
- Tejvanpettinger(17-7-2018) ; the importance ofeconomics ;www.economicshelp.org.retrived 16-05-2018 edited.
- K. Nashashibi (et al) ; algerie stabilisation et transiiona leconomie de marche (washington ;DC:fondsmonetaire international(F.M.I) ;1998).